



## علم الجرح والتعديل

### • الجرح لغة

مصدر، من جرحه يجرحه، إذا أحدث في بدنه جرحاً يسمح بسيلان الدم منه، ويقال: جرح الحاكم وغيره الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره<sup>(١)</sup>.

### • والجرح اصطلاحاً

هو ظهور وصف في الراوى يثلم عدالته، أو يخل بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته، أو ضعفها وردّها.

### • والتجريح

وصف الراوى بصفات تقتضى تضعيف روايته، أو عدم قبولها.

### • والعدل لغة

ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، ورجل عدل: مقبول الشهادة. وتعديل الرجل: تزكيته<sup>(٢)</sup>.

### • والعدل اصطلاحاً

هو من لم يظهر فيه ما يخل بدينه ومروءته، فيقبل لذلك خبره وشهادته إذا توافرت فيه شروط أهلية الأداء<sup>(٣)</sup>.

(١) لسان العرب لابن منظور - مادة «جرح».

(٢) المرجع السابق مادة «عدل».

(٣) وهى: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والضبط.

## ● والتعديل:

وصف الراوى بصفات تزكية، فتظهر عدالته، ويقبل خبره.

وعلى هذا فعلم الجرح والتعديل: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة لقبول رواياتهم أو ردها<sup>(١)</sup>.

## ● مشروعية الجرح والتعديل

وقد استدل العلماء على مشروعية الجرح والتعديل ولم يعتبروا ذلك من الغيبة المحرمة بأدلة منها:

١- قول الرسول ﷺ في رجل: «بئس أخو العشيرة»<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله ﷺ في معاوية بن أبي سفيان وأبى الجهم حين سأله فاطمة بنت قيس عنهما وقد خطباها: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له»<sup>(٣)</sup>.

وكلام رسول الله ﷺ هنا وإن كان محض مشورة في قضية شخصية فإنه يدل على إجازة القدح في الضعفاء لبيان حالهم، لأن إظهار القدح في أمر يتصل بالحرام والحلال - وهو الحديث - أولى من بيان القدح في مشورة خاصة. وفي التعديل قال رسول الله ﷺ: «نعم عبدالله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله»<sup>(٤)</sup>.

ولهذا أجاز العلماء الجرح والتعديل صوتاً للشريعة، لا طعنًا في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة، بل التثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال.

(١) أصول الحديث... علومه ومصطلحه ص ٢٦٠. ومدة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازى: ٣/١.

(٢) رواه البخارى. (٣) أخرجه مسلم.

(٤) أخرجه الإمام أحمد والترمذى عن أبى هريرة.

## • نشأة علم الجرح والتعديل

كانت نواة الجرح والتعديل فيما أثر عن النبي ﷺ مما ذكرناه آنفاً، ثم كثر هذا من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، مخافة الوقوع فيما حذر منه رسول الله ﷺ حيث قال: «سيكون في آخر أمتي أناس يحدّثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم»<sup>(١)</sup>.

وعن يحيى بن سعيد القطان قال: «سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكاً وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبثاً في الحديث، فيأتيني الرجل فيسألني عنه، قالوا: أخبر عنه أنه ليست بثبت»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي إسحاق الفزاري قال: «اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا عن غيرهم»<sup>(٣)</sup>.

وعن بشر بن عمر قال: «سألتُ مالك بن أنس عن محمد بن عبدالرحمن الذي يروى عن سعيد بن المسيب، فقال: ليس بثقة، وسألته عن صالح مولى التوأمة، فقال: ليس بثقة، وسألته عن أبي الحويرث، فقال: ليس بثقة، وسألته عن شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب، فقال: ليس بثقة، وسألته عن حرام بن عثمان، فقال: ليس بثقة»<sup>(٤)</sup>.

وعن شعبة عن يونس بن عبيد قال: «كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث»<sup>(٥)</sup>.

(١) مقدمة صحيح مسلم.

(٢) مقدمة صحيح مسلم.

(٣) المرجع السابق، وبقيّة: هو بقية بن الوليد - كثير التدليس عن الضعفاء.

(٤) المرجع السابق، وصالح مولى التوأمة: هو صالح بن نهسان المدني - وأبو الحويرث الزرقى، اسمه عبدالرحمن بن معاوية، وشعبة: هو ابن دينار الهاشمي.

(٥) المرجع السابق.

وإنما تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بفضيلة القدرة على معرفة أحوال الرواة، قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.

فنقل الحديث وروايته نقل للدين، لذا كان الواجب الديني يفرض ضرورة التثبت من الرواة وعدالتهم، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به، وثبت فيه، لا تشوبهم كثرة الغفلة، ولا تغلب عليهم الأوهام، فإن إغفال ذلك يؤدي إلى الكذب على رسول الله ﷺ قيل ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عن الله تعالى؟ قال: «لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لم حدثت عنى حديثاً ترى أنه كذب؟»<sup>(١)</sup>.

### • تساوت مراتب الرواة

وتفاوت مراتب الرواة..

فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الناقد للحديث، فهذا الذي لا يُختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.

ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهتم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يُحتج بحديثه.

ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام.

أما من ظهر منه الكذب، فإنه يُترك حديثه، وتُطرح روايته<sup>(٢)</sup>.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل: ١٠ / ١.

(١) الكفاية ص ١٤٤.

## ● أشهر المتكلمين فى الرواة

ذكر العلماء أن بعض الصحابة عرف عنه الكلام فى الرجال، وهم: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة، لما أُرث عنهم من تكذيب لبعض من حدثهم.

فلما ظهرت حركة الوضع فى الحديث نهض العلماء لكافحتها، واهتموا بالرجال ومعرفتهم، وتكلم عدد من التابعين فى الجرح والتعديل، ومن أشهرهم:

١- سعيد بن جبیر (ت ٩٥ هـ).

٢- سعيد بن المسيب (ت ٩٤ هـ).

٣- عامر الشعبي (ت ١٠٣ هـ).

٤- محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ).

وهؤلاء هم الطبقة الأولى، ولكن المأثور عنهم لم يكن مادة واسعة يتداولها العلماء.

وفى منتصف القرن الثانى الهجرى برز عدد من الأئمة النقاد والمحدثين الكبار الحاذقين فى معرفة أحوال الرجال ونقدهم، وأصبحت أحكامهم على الرجال مقبولة، لما تميزوا به من الدقة والورع والتيقظ، ومن هؤلاء:

١- معمر بن راشد (ت ١٥٣ هـ).

٢- وهشام الدستوائى (ت ١٥٤ هـ).

٣- وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعى (ت ١٥٧ هـ).

٤- وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ).

٥- وسفيان الثورى (ت ١٦١ هـ).

٦- وعبدالعزیز بن الماجشون (ت ١٦٤ هـ).

٧- وحماد بن سلمة (ت ١٦٧ هـ).

٨- وحماد بن زيد (ت ١٧٩ هـ).

٩- ومالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ).

١٠- وعبدالله بن المبارك (ت ١٨١ هـ).

١١- وهشيم بن بشير (ت ١٨٣ هـ).

١٢- وأبو إسحاق الفزاري (ت ١٨٨ هـ).

١٣- وعبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ هـ).

١٤- ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ).

وهذه هي الطبقة الثانية .

ثم كانت الطبقة الثالثة ، وكان من أئمتها :

١- عبدالله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩ هـ).

٢- وأبو الوليد الطيالسي (ت ٢٢٧ هـ).

٣- ويحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) إمام الجرح والتعديل فى عصره .

٤- وعلى بن عبدالله المدينى (ت ٢٣٤ هـ).

٥- والإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ).

ثم جاء بعدهم طبقة أخرى من أشهر رجالها :

١- الإمام محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ).

٢- وأبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم الرازى (ت ٢٦٤ هـ).

٣- وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازى (ت ٢٧٧ هـ).

وبعض هؤلاء لا يبارى فى الجرح والتعديل لتقدمه المتقن، ولا سيما يحيى بن معين، وعلى بن المدينى، ويحيى بن سعيد القطان، يلحظ هذا من يطلع على كتب الجرح والتعديل.

### • مراتب الجرح والتعديل

إن الرواة الذين نقلوا الحديث ليسوا جميعاً على درجة واحدة من العدالة والضبط والحفظ كما أشرنا من قبل، فمنهم الحافظ المتقن الذى لا يُشَقُّ له غبار، ومنهم من هو أقل ضبطاً وحفظاً، ومنهم من كان يهتم قليلاً أو يغلب عليه السهو والخطأ مع عدالته وأمانته، ومنهم من كذب فى الحديث فكشف الله أمره على أيدي الجهابذة النقاد، ولذا نص العلماء على مراتب الجرح والتعديل، والألفاظ الدالة على كل مرتبة، فجعلوا مراتب التعديل ستاً، ومراتب الجرح ستاً.

#### ١- مراتب التعديل

المرتبة الأولى: تكون بما دل على المبالغة فى التعديل، أو كان على وزن «أفعل»، مثل: فلان إليه المنتهى فى الثبوت، أو فلان أثبت الناس، أو أوثق الناس، أو أضبط الناس.

المرتبة الثانية: تكون بما تؤكد توثيقه بصفة من الصفات الدالة على العدالة والتوثيق، سواء أكان ذلك باللفظ، أو بالمعنى، مثل: ثقة ثقة، أو ثقة ثبت، أو ثقة مأمون، أو ثقة حافظ.

المرتبة الثالثة: تكون بما يدل على التوثيق من غير توكيد. مثل: ثقة. أو ثبت، أو حجة، أو متقن.

المرتبة الرابعة: تكون بما يدل على التعديل والتوثيق دون إشعار بالضبط والإتقان، مثل: صدوق، أو مأمون، أو محله الصدق، أو لا بأس به - عند غير ابن معين - فإن «لا بأس به» إذا قالها ابن معين فى الراوى فهو عنده ثقة.

المرتبة الخامسة: تكون بما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس، أو حسن الحديث.

المرتبة السادسة: تكون بما يشعر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث. أو يكتب حديثه.

#### ● حكم هذه المراتب:

(أ) أما المراتب الثلاث الأولى، فيُحجج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

(ب) وأما المرتبة الرابعة والخامسة، فلا يُحتج بأهلها، ولكن يُكتب حديثهم، ويُختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

(ج) وأما أهل المرتبة السادسة، فلا يُحتج بأهلها، ولكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

#### ● مراتب الجرح

المرتبة الأولى: تكون بما دل على التلئين -وهي أسهلها في الجرح، مثل: فلان لئِن الحديث، أو فيه مقال، أو فيه ضعف.

المرتبة الثانية: تكون بما يدل على تضعيف الراوى وعدم الاحتجاج به، مثل: فلان لا يُحتج به، أو: ضعيف، أو: له مناكير، أو: مجهول.

المرتبة الثالثة: تكون بما يدل على ضعفه الشديد وعدم كتابة حديثه، مثل: فلان ضعيف جداً. أو: واه بكرة، أو: لا يكتب حديثه، أو: لا تحمل الرواية عنه، أو: ليس بشيء -إلا عند ابن معين فإنه يستعمل عبارة «ليس بشيء» للدلالة على أن أحاديث الراوى قليلة.

المرتبة الرابعة: تكون بما يدل على اتهامه بالكذب أو الوضع ونحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

المرتبة الخامسة: تكون بما يدل على وصفه بالكذب أو الوضع ونحوه، مثل: كذاب، أو دجال، أو: وضاع، أو: يكذب، أو: يضع.

المرتبة السادسة: تكون بما يدل على المبالغة في الكذب -وهي أسوأها- مثل: فلان أكذب الناس، أو: إليه المنتهى في الكذب، أو: هو ركن الكذب.

### • حكم هذه المراتب

(أ) أما أهل المرتبتين الأولتين فإنه لا يُحتج بحديثهم، لكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

(ب) وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يُحتج بحديثهم، ولا يُكتب، ولا يُعتبر به<sup>(١)</sup>.

ويُقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة، فيشق ذكرها، ولا يُقبل الجرح إلا مبين السبب، لأنه يحصل بأمر واحد، ولا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر. فلا بد من بيان سببه لينظر هل هو قاذح أم لا؟

### • أشهر المصنّفات في الجرح والتعديل

لقد نما التصنيف في علم الجرح والتعديل خلال القرن الثالث والرابع، وجمعت أقوال المتكلمين في الرجال جرحاً وتعديلاً، وإذا كانت بداية التصنيف في هذا العلم تُنسب إلى يحيى بن معين، وعلى بن المديني، وأحمد بن حنبل،

(١) تدريب الراوي ص ٢٢٩-٢٣٣- وتيسير مصطلح الحديث ص ١٥٢-١٥٤.

فإن التأليف الموسع كان بعد ذلك في المصنّفات التي تضم أقوال أولئك الرواد الأوائل .

واختلفت مناهج المؤلفين في ذلك:

(أ) فمنهم من اقتصر في مصنفه على ذكر الضعفاء .

(ب) ومنهم من اقتصر على الثقات .

(ج) ومنهم من جمع في مؤلفه بين الضعفاء والثقات .

ومعظم المصنّفين اتبع في منهجه ترتيب أسماء الرواة وفق حروف المعجم، وإليك أهم ما وصلنا من هذه المصنّفات:

١- «كتاب معرفة الرجال» ليعحي بن معين (ت ٢٣٣هـ) ويوجد منه جزء مخطوط .

٢- «كتاب الضعفاء الكبير»، و«الضعفاء الصغير» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) وقد طبع بالهند- وله كتاب «التاريخ» الكبير، والأوسط، والصغير .

٣- «كتاب الثقات» لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ) مخطوط .

٤- «كتاب الضعفاء والمتروكين» لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤هـ) مخطوط .

٥- «كتاب الضعفاء والكذّابون والمتروكون من أصحاب الحديث» لأبي عثمان سعيد بن عمرو البرذعي (ت ٢٩٢هـ) مخطوط .

٦- «كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام أحمد بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ) وقد طبع في الهند مع كتاب الضعفاء للبخاري .

٧- «كتاب الضعفاء» لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢هـ) مخطوط.

٨- «كتاب معرفة المجروحين من المحدثين» لمحمد بن أحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) مخطوط، وله «كتاب الثقات» مخطوط كذلك.

ومن المؤلفات ما هو في تاريخ رواة الحديث عامة، ولم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم، أو الضعفاء وحدهم، مثل:

٩- «كتاب التاريخ الكبير» للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) اشتمل على (١٢٣١٥) ترجمة كما في النسخة المطبوعة المرقمة.

١٠- «كتاب الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) وهو من أعظم كتب الجرح والتعديل التي وصلتنا، ومن أغزرها فائدة، حيث استوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن في رواة الحديث عامة لا في كتب بعينها.

ثم كانت مؤلفات في رجال الحديث المذكورين في الكتب الستة<sup>(١)</sup> وغيرها منها ما هو خاص برجال كتاب واحد، ومنها ما هو خاص بالسنة، منها ما يشمل السنة وغيرها.

١١- «كتاب أسامي من روى عنهم البخاري» لابن القطان- عبد الله بن عدي الجرجاني- (ت ٣٦٠هـ) مخطوط.

١٢- «كتاب ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحّت روايته من الثقات عند البخاري» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) مخطوط.

(١) الكتب الستة هي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه.

- ١٣- «كتاب الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» لأبي نصر أحمد ابن محمد الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) خاص برجال البخاري، مخطوط.
- ١٤- «كتاب التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح» لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ) مخطوط.
- ١٥- «كتاب التعريف برجال الموطأ» لمحمد بن يحيى بن الحذاء التميمي (ت ٤١٦هـ) مخطوط.
- ١٦- «كتاب رجال صحيح مسلم» لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني (ت ٤٢٨هـ) مخطوط.
- ١٧- «كتاب رجال البخاري ومسلم» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) مخطوط.
- ١٨- «كتاب رجال البخاري ومسلم» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤هـ) مطبوع.
- ١٩- «كتاب الجمع بين رجال الصحيحين» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) مطبوع.
- ٢٠- «كتاب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ) وهو من أقدم ما وصلنا من كتب الرجال الخاصة برجال الكتب الستة، ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب. وقد قام عدد من العلماء بتهذيبه والاستدراك عليه.
- ٢١- «كتاب تهذيب الكمال» للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزري (ت ٧٤٢هـ).
- ٢٢- كتاب تذكرة الحفاظ» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٢٣- «كتاب تذهيب التهذيب» للذهبي كذلك.

٢٤- «كتاب الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي أيضاً.

٢٥- «كتاب تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) اختصار وتهذيب لكتاب تهذيب الكمال للمزى، وهو من أجل الكتب المطبوعة المتداولة، اختصر فيه ابن حجر ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل، وهو أجود الكتب وأدقها.

٢٦- «كتاب تقريب التهذيب» لابن حجر أيضاً.

٢٧- «كتاب خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» للحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي (ت ٩٣٤هـ).

٢٨- «كتاب تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأربعة» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢٩- «كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨) وهو من أجمع الكتب في تراجم المجروحين.

٣٠- «كتاب لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣١- «كتاب التذكرة برجال العشرة» لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥هـ).

وهذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنّة، وعن الكتب الستة التي هي موضوع كتاب «تهذيب الكمال» للمزى، بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة، وهي «الموطأ»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«المسند» الذي خرجّه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث أبي حنيفة، وتوجد من كتاب التذكرة نسخ مخطوطة كاملة.

